

Distr.
GENERAL

A/RES/47/20 B
23 April 1993

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ٢٢ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/47/L.56)]

٢٠/٤٧ - حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي

باء*

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت مرة أخرى في البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي"،

وإذ تشير الى قراراتها ٧/٤٦ المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و ١٣٨/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢٠/٤٧ ألف المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و ١٤٣/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وكذلك الى القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الانسان وبخاصة قرار اللجنة ١٦٨/١٩٩٣ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣،

وإذ ترحب بقرارات وزراء خارجية البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية MRE/RES.1/91^(١) المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ و MRE/RES.2/91^(٢) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ و MRE/RES.3/92 المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٢ و MRE/RES.4/92 المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

نتيجة لذلك، فإن القرار ٢٠/٤٧ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ينبغي اعتباره القرار

*

٢٠/٤٧ ألف.

(١) انظر A/46/231، المرفق، التذييل.

(٢) انظر A/46/550-S/23127، المرفق.

وإذ ترحب أيضا بقرار المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية (923/92) CP/RES.594 المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وإعلانات المجلس (927/93) CP/DEC.8 و (931/93) CP/DEC.9 و CP/DEC.10 التي اعتمدها في ١٣ كانون الثاني/يناير و ١١ شباط/فبراير و ٥ آذار/مارس ١٩٩٣ على التوالي،

وإذ تعرب عن استيائها لأنه رغم جهود المجتمع الدولي لم تتم إعادة حكومة الرئيس جان - برتران أريستيد الشرعية، وما زالت حقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية موضع إنكار عنيف في هايتي،

وإذ تكرر أن هدف المجتمع الدولي لا يزال يتمثل في التبكير بإعادة الديمقراطية في هايتي وعودة الرئيس أريستيد إليها، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي،

وإذ تؤيد بقوة الدور القيادي المستمر الذي يمارسه الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية في توجيه جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي لازمة هايتي،

وإذ تلاحظ مع الارتياح قيام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين مبعوث خاص إلى هايتي وتعيين الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لنفس المبعوث الخاص،

وإذ ترحب بالاتفاق الذي مكّن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية من وزع البعثة المدنية الدولية الموفدة إلى هايتي وذلك على النحو المبين في الرسالة المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ الموجهة إلى الأمين العام من الرئيس أريستيد والتي ترد في المرفق الأول من تقرير الأمين العام^(٣)،

واقترانها منها بأن عمل البعثة يمكن أن يسهم في كفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وأن يهيئ المناخ الملائم لإعادة السلطة الدستورية،

وإذ تعرب عن تأييدها لما جاء في إعلان المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية (927/93) CP/DEC.8 من أن الانتخابات البرلمانية الجزئية التي أجرتها حكومة الأمر الواقع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ إنما هي انتخابات غير شرعية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي وبما ورد فيه من توصيات^(٣)،

- ١ - توافق على تقرير الأمين العام والتوصيات الواردة فيه والتي تدعو الى اشتراك الأمم المتحدة مع منظمة الدول الأمريكية في البعثة المدنية الدولية الموفدة الى هايتي التي تتمثل مهمتها الأولى في التحقق من امتثال هايتي لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الانسان توطئة لتقديم توصيات في هذا الصدد بغية المساعدة في إقرار مناخ من الحرية والتسامح مؤات لإعادة الديمقراطية الى هايتي؛
- ٢ - تقرر أن تأذن بالقيام دون إبطاء بوزع الأفراد الذين تشارك بهم الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي وتطلب الى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة للتعجيل بوجود الأمم المتحدة وتعزيزه في هايتي؛
- ٣ - تعرب عن كامل تأييدها لإيفاد البعثة المدنية الدولية الى هايتي وتحث جميع الأطراف على أن تمنح تلك البعثة، التعاون الكامل والفعال في الوقت المناسب؛
- ٤ - تكرر تأكيد الحاجة الى عودة الرئيس اريستيد مبكرا لاستئناف مهامه الدستورية كرئيس باعتبار ذلك هو الوسيلة لإعادة العملية الديمقراطية الى هايتي دون مزيد من التأخير؛
- ٥ - تؤيد بقوة عملية الحوار السياسي تحت اشراف المبعوث الخاص بغية حل الأزمة السياسية في هايتي؛
- ٦ - ترى أن أي تغييرات تتعلق بالتدابير الاقتصادية التي أوصى بها الاجتماع المخصص لوزراء خارجية البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية ينبغي أن ينظر فيها على ضوء التقدم المحرز في الامتثال لحقوق الانسان وفي حل الأزمة السياسية وصولا الى إعادة الرئيس جان - برتران اريستيد؛
- ٧ - تكرر أن أي كيان ينشأ عن إجراءات اتخذها نظام الأمر الواقع، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية الجزئية التي أجريت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، هو كيان غير شرعي؛
- ٨ - تعيد مرة أخرى تأكيد التزام المجتمع الدولي بزيادة التعاون التقني والاقتصادي والمالي متى أعيد النظام الدستوري الى هايتي، وذلك على سبيل دعم جهوده الانمائية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وبغية تعزيز مؤسساته المسؤولة عن إقامة العدل وكفالة الديمقراطية والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية؛

٩ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة بصفة منتظمة تقارير عن أعمال البعثة المدنية الدولية في هايتي، وأن يبلغها، بوجه خاص، في موعد أقصاه أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بنتيجة الاستعراض الشامل المشار إليه في الفقرة ٩٥ من المرفق الثالث من تقريره؛

١٠ - تقرر إبقاء هذا البند قيد النظر الى أن يتم إيجاد حل للحالة.

الجلسة العامة ١٠٠

٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣